

مركز "شمس" يعقد دورة تدريبية في رام الله لطلبة القانون

شرط التحكيم وتطبيقه وطرق الطعن للمكئة في قرار التحكيم. وتحدث الحامي محمد أبو شهاب في اليوم التدريبي الثاني حول اتفاق التحكيم، وشرط ومشاركة التحكيم، وكتابة اتفاق التحكيم واستقلاله وصياغته، وهئية التحكيم والشروط الواجب توافرها فيها، وإجراءات التحكيم، وقرار التحكيم والطعن فيه وتنفيذه، والشرط التحكيمي وأسس الصياغة، والتحكيم في النزاعات المالية المرتبطة بالأحوال الشخصية ودوره في تعزيز وصول النساء للعدالة.

من جانبه، عرّف مهام ملحم من الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل النزاعات في وزارة العدل، بطبيعة العلاقة بين المحكمين ووزارة العدل، وكيفية اختيار المحكمين واعتمادهم لدى الوزارة، والمؤهلات المطلوبة لاعتمادهم، والطرق والأساليب للاختيار، والتعريف بعمل الإدارة، وأهم الفروقات بين المحكم المعتمد لدى الوزارة والمحكم غير المعتمد.

وفي اليوم التدريبي الثالث، تناول الدكتور محمد الأحمّد التحكيم الإلكتروني من حيث المفهوم، للماهية، الأهمية، الزايات، والمعوقات، اتفاق التحكيم الإلكتروني (التعريف والخصائص والشروط والصياغة والإجراءات)، حكم التحكيم الإلكتروني من حيث الإعداد، المحتوى، الخصائص، الشروط، صوره، وتنفيذه، والتحكيم الإلكتروني كآلية لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

وفي نهاية التدريب، أوصى المشاركون بضرورة كثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني في نشر وتعزيز الوعي المجتمعي حول الوسائل البديلة لحل النزاعات لدى فئات المجتمع المختلفة لأهميتها، والسعي وراء أساليب توعوية متنوعة في نشر الوعي وإيصال المعلومة (تعليمية، أكاديمية، إعلامية، وترفيهية)، وعقد مزيد من اللقاءات والتدريبات المكثفة في مجال التحكيم لطلبة القانون في الجامعات، وضرورة الدفع باتجاه اعتماد مساقات التحكيم كمساقات إجبارية لطلبة القانون والحقوق في الكليات والجامعات، وتنقيف المحكمين وبناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم التخصصية في أحدث القضايا المتعلقة بالتحكيم، بما في ذلك التحكيم الإلكتروني والنزاعات التي تتم في الحيز الرقمي والقواعد النموذجية الدولية للتحكيم في القطاعات المختلفة.

رام الله- الرواد للصحافة والاعلام- عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" دورة تدريبية لطلبة كليات القانون والحقوق في الجامعات حول التحكيم كأحد الوسائل البديلة لحل النزاعات.

وتأتي هذه الدورة التدريبية ضمن مشروع تعزيز وصول المواطنين إلى الطرق الرسمية البديلة لحل النزاعات بدعم من برنامج سواهيبة المشترك ل UNDP UNWOMEN واليونيسيف وبالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل النزاعات في وزارة العدل.

ويهدف التدريب إلى تعزيز قدرات المشاركين على فهم أساسيات وإجراءات التحكيم وتطوير قدرتهم على حل النزاعات التجارية والمدنية وفقاً للقانون، والتعرف على التحكيم وطبيعته القانونية، واتفاق التحكيم وضوابط صياغته، وإجراءات وإدارة دعوى التحكيم، وحكم التحكيم، ومنهجية إصداره وأصول صياغته، والمحاكاة الصورية العملية.

وافتحت التدريب مديرة الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل النزاعات ميساء حمارشة، مبينة الجهود المبذولة لتطوير واقع التحكيم في فلسطين الأراضي الفلسطينية، والعمل على إرساء الأنظمة الخاصة بتهيئة الوسائل البديلة لحل النزاعات، وتناولت مهام الإدارة وآليات اعتماد المحكمين وفقاً للأوراق والشهادات العملية والمعززات وفقاً لما نص عليه القانون، مؤكدة على أهمية الوسائل البديلة وأهمية التحكيم في حل النزاعات.

بدوره، تناول الحامي محمد هادية كخبير قانوني يعمل في مجال التحكيم والوساطة، مفهوم الوسائل البديلة وعلاقتها بالنظام القضائي الرسمي والإطار القانوني الناظم لها، وميزاتها وخصائصها، ونموذج كريستوفر مور في إدارة وحل النزاعات ومقارنة عامة بين كل من التحكيم والوساطة والقضاء وعن ميزاتها ومساوئها والخصائص العامة لها، بالإضافة للحديث حول مبادئ الوساطة، أنواعها، مجالاتها، أهدافها، والتحكيم بين الزوجين.

وناقشت للحامية نور عينبوسي التحكيم بمفهومه العام وأهميته وأنواعه والإطار القانوني الناظم له، بالإضافة للحديث حول المحكمة المختصة في حال نشوء أي نزاع أو خلاف بخصوص

القضايا التجارية
1/10/2023
ص 2